

مدخل إلى الاقتصاد

ذ. المريزق المصطفى

10/2021

المدارس الاقتصادية المختلفة ونظرياتها

المدرسة الكينزية

مقدمة

تنسب هذه المدرسة إلى الاقتصادي البريطاني المعروف جون منيارد كينز فضلاً عن وجود مفكرون آخرون، وتعد من أهم مدارس الفكر الاقتصادي وأكثرها بحثاً في **دور الدولة في الاقتصاد والاهتمام بموضوع البطالة**

النظرية الكينزية ظهرت على اثر الأزمة العالمية التي حصلت في عام 1929 والتي **سميت بأزمة الكساد الكبير**، وأعطت العلاج بعد أن عجزت المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في حل المشكلة، فقد بنيت أفكار المدرسة الحدية الكينزية على تحليل ما ورد في كتاب المفكر الاقتصادي الانكليزي كينز التي أوردها في كتابه "النظرية العامة في التوظيف والنقود"



الإطار التاريخي

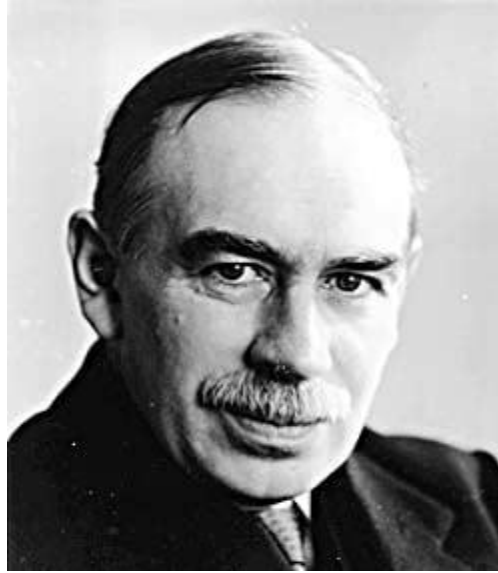
العنصر الأساسي الذي تقوم عليه فكرة النظرية الكينزية، هو أن الاقتصاد الكلي يمكن أن يكون في حالة من عدم التوازن لفترة طويلة



أدى تعاقب الأزمات الاقتصادية (البطالة في العشرينات من القرن الماضي في المملكة المتحدة ، وأزمة عام 1929 ، وما إلى ذلك) إلى التشكيك في التفكير الكلاسيكي الجديد القائم على التوازن الطبيعي الموجود في اقتصاد السوق ضد العمالة الناقصة اقترح للتدخل النشط من قبل تنظيم الدولة للنشاط الاقتصادي



الأفكار الأساسية لكينز



1. يدعو إلى تدخل الحكومة، للمساعدة في التغلب على انخفاض الطلب الكلي، وذلك من أجل الحد من البطالة وزيادة النمو
2. يعتبر أن حدث الركود يحدث إذا ما تجاوز الادخار الاستثمار
3. يرى أن الانخفاض في معدل الاستثمارات، سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، وبالتالي انخفاض معدلات الادخار... و ينتج عن ذلك زيادة الاستثمارات مرة أخرى، ليعود الاقتصاد الكلي إلى التوازن من جديد فترتفع معدلات التوظيف



إنّقد النظرية الكلاسيكية في التشغيل، التي تعتبر أن انخفاض الأجور يؤدي حتما إلى القضاء على البطالة وتحقيق الشغل الشامل، وبين أن هناك احتمالا كبيرا لأن يؤدي انخفاض الأجر إلى زيادة البطالة بدلا من القضاء عليها، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها: أن أجر العمال يمثل دخلهم الذي ينفقونه على شراء السلع، وأن هذا الأجر يمثل نسبة هامة من الدخل القومي، فعندما ينخفض الأجر، ينخفض دخل العمال ومن ثم يقل طلبهم على السلع، وعندما يقل الطلب على السلع ينقص المنظمون من الإنتاج، فيخفضون مستوى التشغيل وتزيد البطالة، وخلص إلى أن مستوى الأجر ليس هو الذي يحدد مستوى التشغيل



على مستوى المنهج

اعتمد كينز على في تحليلاته على استخدام المجامع الاقتصادية الشمولية كالأستهلاك والادخار والدخل و الأستثمار، كما عمل على إدخال عامل الزمن في التحليل الاقتصادي

على مستوى التحليل الاقتصاد

انطلق من رفض فكرة المدرسة التقليدية التي تعترض أن الاستخدام الكامل للمواد المتاحة يتحقق بشكل تلقائي في حالة التوازن

يحدد الطلب على المواد الاستهلاكية بعاملين أساسيين هما : الدخل والميل الحدي للأستهلاك، كما لاحظ أنه عندما يرتفع الدخل الفردي ، ينزع الفرد إلى الرفع من الأستهلاك لكن بنسبة أقل من نسبة زيادة الدخل. أما الطلب على مواد الأستثمار فهو حصيلة لقرارات الأستثمار التي يتخذها المقاولون من خلال تفاعل الفعالية الحدية للأسماأ ونسبة الفائدة

على مستوى السياسة الاقتصادية

بناء على ما سبق، بإمكان الدولة أن تتدخل للرفع من مستوى النشاط الاقتصادي وحل مشكل الركود الاقتصادي عن طريق زيادة الطلب الفعلي وذلك بإنعاش الطلب على مواد الأستهلاك والطلب على مواد الأستثمار. يتم الرفع من الطلب على مواد الأستهلاك بنهج سياسة إعادة توزيع المداخل على الفئات الفقيرة التي تميل نحو أستهلاك مرتفع، ويمكن الزيادة في هذا الطلب عن طريق أستخدام ميزانية الدولة وذلك بالرفع من النفقات العمومية. ويمكن إنعاش الطلب على مواد الأستثمار عن طريق تخفيض نسبة الفائدة وتحفيز المستثمرين من خلال إعطائهم منحا مالية وإعفاءات ضريبية



خلاصة

أثرت أفكار كينز في سياسة الدولة في إنجلترا وفرنسا وأمريكا، منذ الحرب العالمية الثانية، وما زالت تمثل الرأي شبه الرسمي لهذه الدول في الأمور الاقتصادية

قضى كينز على فلسفة الحرية الاقتصادية

أعطى كينز لعلم الاقتصاد اتجاها تطبيقيا وربط التحليل الاقتصادي بالسياسة الاقتصادية

تراجعت سياسة كينز لأنها لم تعد قادرة على مواجهة وضعية البطالة والركود الاقتصادي

